

الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

لتوصيات

للجنة الطاقة والبيئة والمياه

حول المواضيع التالية :

ألف- فعالية الطاقة
باء- مصادر الطاقة المتجددة
جيم- مبادرات البيئة والمياه

يقدمها رئيس اللجنة شتيفان شينناخ

(النمسا) Stefan Schennach

نظراً للإجتماعات التي عقدتها لجنة الطاقة والبيئة والمياه في ستوكهولم في 27 و28 أيار/مايو 2013 وفي عمان في 8 شباط/فبراير 2014 ، إضافة إلى الإجتماع التحضيري لكبار المسؤولين التنفيذيين حول الطاقة الذي انعقد في برشلونة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 والمؤتمر الثالث عشر للإستثمار والشراكة الأوروبية ومتوسطة حول "فعالية الطاقة في منطقة المتوسط" الذي انعقد في بروكسيل في 10 كانون الأول/ديسمبر 2013 وكذلك اجتماع المتابعة لمشروع المدن الإيكولوجية الذي انعقد في تموز/يوليو الماضي في بيرانو، تقترح اللجنة التوصيات التالية:

ألف- فعالية الطاقة

توصي لجنة الطاقة والبيئة والمياه بما يلي:

1. إنشاء نظام من أجل الإستخدام الحريص للطاقة المتوافرة بهدف الإستفادة منها إلى أقصى حدّ ممكن ووضع خطة عمل وطنية لفعالية الطاقة في كل من البلدان الأعضاء، مع تيسير التعاون الإقليمي؛
2. إنشاء نظام للقياس والتكيف الآلي لاستهلاك الطاقة في المباني العامة، مثل مباني الحكومة الفيديرالية أو مباني البلديات أو المدارس أو مراكز البلديات؛
3. إنشاء نظام من الرقابة الآلية والتكيف للمرافق العامة مثل المياه والتدفئة والتبريد؛
4. استبدال نظم الإضاءة العامة بجيل جديد من مصابيح الداويد الباعثة للضوء؛
5. استبدال نظم الإضاءة العامة في الأماكن البلدية بنظم إضاءة تعمل حصرياً بالطاقة الشمسية، ومجهزة بنظم تراكم للطاقة لأغراض استراتيجية وأمنية- أسوة ببرنامج الأمم المتّحدة للبيئة؛
6. توفير استهلاك الطاقة بفضل نظام العزل الحراري في المباني العامة؛
7. وضع نماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل الطلب على الإستثمار المتوسط الأجل للتدابير المذكورة أعلاه؛
8. إنشاء قاعدة بيانات في الإتحاد من أجل المتوسط حول فعالية الطاقة مثل أمانة الإتحاد من أجل المتوسط في برشلونة، وتبادل الخبرات حول مشاريع التوليد المشترك والشبكات الذكية والعدّادات الذكية؛
9. إنشاء نظام مشترك من التدقيق بهدف تقويم أثر التدابير المذكورة أعلاه؛

10. تحسين الوضع الاجتماعي وزيادة الإستثمارات في التدريب واستحداث فرص العمل وتطوير السياسات الإجتماعية في قطاعات التكنولوجيا الخضراء والزرقاء؛

11. صياغة المشاريع واستخدام الأموال المخصصة من أجل مكافحة ظاهرة الإفتقار للطاقة بفعالية وبالتالي المساهمة في تحسين القدرة على توليد الطاقة في المباني العامة والخاصة؛

باء- مصادر الطاقة المتجددة

توصي لجنة الطاقة والبيئة والمياه بما يلي:

12. اعتماد عاجل للخطة الرئيسة من خطة الطاقة الشمسية المتوسطة وإنشاء المؤسسات الصناعية الجديدة المستحدثة للوظائف حتى عام 2020 ؛

13. دعم أنشطة البحوث والتطوير والمشاريع في مجال مصادر الطاقة المتجددة البحرية والبحرية الإحيائية؛

14. تقويم الفرص المتاحة أمام استخدام واسع وفعال للتكنولوجيات المختلفة المتوافرة من أجل إنتاج الطاقة المتجددة في البلدان المختلفة في مجالات طاقة الرياح والطاقة الكهربائية الضوئية والتكنولوجيا الشمسية الحرارية والطاقة المائية والكتلة الإحيائية والطاقة من النفايات، من خلال التشديد أيضاً على التطوير الضروري لتكنولوجيات تخزين الطاقة؛

15. اعتماد استراتيجيا من أجل استبدال الوقود الأحفوري بواسطة أهداف وطنية طموحة والتعاون الإقليمي المعزز؛

16. تجميع دراسة مقارنة اقتصادية كلية تشمل التكاليف والمنافع الإجتماعية ومؤشرات التوظيف والصحة؛

17. وضع خطة عمل للمشاريع ذات الأولوية في المجالات المختلفة عبر استخدام التكنولوجيات المشار إليها أعلاه؛

18. ربط الشبكات الكهربائية في ما بين دول الجنوب وبين الجنوب والشمال؛

19. استخدام الموارد الطبيعية لزيادة القدرة على توليد الطاقة في المنطقة، بشكل يتفق والقانون الدولي قيد التنفيذ؛

20. على مرافق الطاقة المتجددة الواسعة النطاق أن تلبي أولاً الإحتياجات الأولية للسكان المحليين ومن ثم تُوجّه للتصدير؛

21. تحديد إطار قانوني لتعزيز الإستثمارات الخضراء واستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة في مشاريع المباني الجديدة وتحويل المباني الحالية خاصة في القطاع السياحي؛

22. تصميم خطة لتنفيذ المضخّات الشمسية في القطاع الزراعي؛

23. وضع خطة لتنفيذ التبريد بالطاقة الشمسية الحرارية ونظم معالجة التبريد بالحرارة خاصة في قطاع الإنتاج الصناعي والمستشفيات والمطارات والجامعات والمباني الحكومية؛

24. إقامة علاقات ومشاريع دائمة في ما يتعلّق بالمؤسسات والمبادرات التمويلية مثل الصندوق الإنتماني للإستثمار والشراكة الأورومتوسطية والمستثمرين من القطاع الخاص وحلول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها من المؤسسات التمويلية الدولية؛

جيم- مبادرات البيئة والمياه

توصي لجنة الطاقة والبيئة والمياه بما يلي:

25. تنفيذ وحدات تحلية المياه المزوّدة بتكنولوجيات مصادر الطاقة المتجدّدة؛

26. إنشاء شبكات مستدامة لتوزيع المياه؛

27. تطوير الحماية ضد فقدان المياه؛

28. استحداث صندوق للمناطق البحرية المحمية الوطنية بالتعاون مع خطة المتوسط ميد-بان من أجل حماية واستعادة النظم الإيكولوجية البحرية والموارد السمكية، مع التصديّ لأسباب التلوّث وسوء إدارة مصايد الأسماك، بما يتفق مع التطبيق السليم للقانون الدولي والتنسيق بين مجمل المؤسسات الإقتصادية والمالية في مجال الوسائل المتاحة، لا سيّما بنك الإستثمار الأوروبي من أجل إزالة التلوّث من المياه بشكل فعّال؛

29. تنفيذ اقتراح اللجنة الذي اعتمده في عام 2011 حول إنشاء مناطق بحرية محمية (حدائق بحرية تحت الماء)؛

30. متابعة إجراء تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية السورية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحت اللجنة على تقديم التفسيرات للمسؤولين ولبلدان المتوسط المعنية؛

31. تنفيذ خطة عمل رئيسة لمعالجة مياه الصرف في المجال البلدي وتعزيز تبادل الممارسة الجيدة؛

32. تحديد المعايير لمعالجة مياه الصرف في القطاعين الصناعي والإنتاجي؛

33. تحديد معايير وطنية دنيا لتحويل مياه الصرف إلى البحر الأبيض المتوسط؛

34. متابعة مبادرة الإتحاد الأوروبي لتقليص استعمال أكياس النايلون التي تغطي أكثر من ثلث قاع البحر الأبيض المتوسط عبر تطوير وسائل تعبئة بديلة؛

35. تشدد على الحاجة إلى تقدير وتقييم الفعالية والثغرات المحتملة في عملية معالجة النفايات وإعادة التدوير، بما في ذلك معالجة مياه الصرف في كافة بلدان المتوسط بهدف تقليص التلوث المباشر من الأرض مثل النفايات البحرية وخاصة حطام البلاستيك؛

36. وضع برامج على الصعيد الوطني بالتعاون مع برامج التعليم في الجامعة الأورومتوسطية من أجل تعزيز التعاون في مجالات مثل التنمية المستدامة، بدءاً بالمدارس الابتدائية، بما فيها التعليم على الأمن الغذائي والتنمية الريفية في التعليم العالي (برامج ما بعد التخرج في المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في المتوسط)، الإعتماد الرسمي لاستراتيجيات المتوسط حول التعليم من أجل التنمية المستدامة خلال الاجتماع الوزاري المقبل للإتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والتغير المناخي، على أساس الدروس المستخلصة من برنامج "آفاق 2020- تعزيز القدرات/برنامج المتوسط من أجل البيئة"؛

37. تقديم الدعم السياسي والمالي في مجالات عمل مختلفة من شبكة اللجنة للمدن الإيكولوجية وحملة التنظيف "النقم بها في المتوسط"- ابتداءً من 31 أيار/مايو 2014؛

38. تذكر اللجنة بأن حماية البيئة البحرية في المتوسط وخفض الآثار السلبية عليها من جرّاء أنشطة الإنسان تساهم في تحسين البيئة ككل وصحة السكان المحليين ويجب تعزيزها كمنفعة إجتماعية ومجتمعية؛

39. تدعو اللجنة إلى تنسيق أكبر بين كافة المؤسسات والمنظمات الضالعة في إدارة مصايد الأسماك في منطقة المتوسط بغية تعزيز استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمصايد الأسماك تركّز على استعادة مخزون السمك في المتوسط والحفاظ على مختلف النظم الإيكولوجية البحرية في المتوسط وتعزيز التنوع الإحيائي؛

40. تحسين المعارف بشأن النظم الإيكولوجية الحرجية في المتوسطّ وتنفيذ إطار استراتيجي حول الغابات في المتوسطّ.

أنشطة اللجنة في العامين 2013 و2014

عقدت لجنة الطاقة والبيئة والمياه اجتماعات في ستوكهولم في 27 و28 أيار/مايو 2013 وفي عمّان في 8 شباط/فبراير 2014 لتعالج على وجه الخصوص تحدّي إدارة المناطق الساحلية في المتوسطّ واستعادة النفايات وتقارير حول شبكة المناطق المحميّة البحرية في المتوسطّ. تنفيذ "الحدايق البحرية" واتفاقية برشلونة ومشروع المدن الإيكولوجية.

إضافة إلى اجتماعات اللجنة، لقد أطلقت شبكة "المدن الإيكولوجية" التي أنشئت في بروكسيل في نيسان/أبريل 2013 أولى المشاريع التعاونية. وكان تركيز خاص على وضع خطة الطاقة الشمسية في المتوسطّ من قبل الرئيس الذي شارك في اجتماع كبار المسؤولين التنفيذيين في برشلونة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر والاجتماع الوزاري حول الطاقة. وهو الأول من نوعه منذ ستة أعوام- الذي انعقد في بروكسيل في 11 كانون الأول/ديسمبر 2013 مع وزراء الطاقة في الدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسطّ. كما شارك الرئيس في المؤتمر الثالث عشر للإستثمار والشراكة الأوروبيةمتوسطية حول "فعالية الطاقة في منطقة المتوسطّ" الذي انعقد في بروكسيل في 10 كانون الأول/ديسمبر 2013.

وأدى عمل اللجنة المكثّف خلال السنين القليلة الفائتة إلى نجاح سياسي كبير: إطلاق الخطة الشمسية في المتوسطّ التي يُمكن أن تُحدث تغييراً دائماً في نظرية سياسات الطاقة. من الجوهرى أن تشدّد اللجنة على أهمية وضع خطط عمل وطنية بسرعة وعلى تنفيذ التدابير لضمان النتائج القصيرة والمتوسطة الأجل. لذلك تركّز التوصيات على تنفيذ الخطة الشمسية في المتوسطّ وقدراتها، كما ستلعب دور المبادئ التوجيهية لعمل اللجنة في العام المقبل.

على السلطات الرسمية أن تلعب دورين مهمّين وهما من خلال إنشاء البيئة السياساتية المؤاتية وحوافز فعالية الطاقة مع التحسينات على مصادر الطاقة المتجدّدة من خلال الإقتصاد ومن خلال توفير مثل إيجابي من خلال زيادة فعالية الطاقة في المرافق العامة. بالنسبة إلى الأعمال، غالباً ما تحتلّ الطاقة جزءاً كبيراً من تكاليف التشغيل، لذلك من المهمّ أن تفهم الشركات والحكومات أن المعدات الفعّالة وتعليم الموظّفين على تدابير فعالية الطاقة تشكّل استثمارات يمكنها أن تؤدي، وغالباً بسرعة، إلى وفورات في التكاليف وتحسين التنافسية. لهذا السبب تبدأ التوصيات منذ الفصل الأول بفعالية الطاقة.

تشجّع اللجنة على تحقيق نموّ متكامل ومستدام في مجمل منطقة المتوسطّ على أنه في صلب أولوياتها القصوى. وعند إطلاق حملة " لنقّم بها في المتوسطّ" في 31 أيار/مايو 2014، سنسلط الأضواء جيداً على جهود اللجنة.